الفصل الأول

صلة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية

إن تحديد اهتمام أى علم اجتماعى . هو الذى يميزه عن العلم الآخر ويمتاز كل علم من العلوم الاجتماعية عن غيره ، بطريقة إختيار الواقع ومحور اهتمام علم السياسة ، واضح ، وسهل ، فهو يهتم بالدولة ، بل أنه ليس علم الدولة فحسب ، أنه يعتبر ، علم السلطة ، أو علم القدرة وكيفية الاستيلاء عليها ، والمحافظة عليها ، وممارستها ، ويكفى هذا لتبرير نزوعه لأنه يعتبر علما متميزا عن سائر العلوم . وذاتية علم السياسة لا تزال تتأثر الى حد كبير بالليونة ، التى تلازم حدود نطاق البحث ، غير أن تشعب الموضوعات ، التى يتناولها علم السياسة ، قد أدى الى إيجاد صلة بين هذا العلم الناشئ ، وعدد آخر من العلوم الاجتماعية ، كما أدى إلى ترابط بينها وعلى الأخص ، علم التاريخ ، وعلم الاقتصاد ، وعلم القانون ، وعلم الفلسفة وعلم النفس والأخلاق ، وعلم الاجتماع ، كما يتضح مما يأتى :

١ - علم السياسة والتاريخ :

إن دراسة التاريخ تصبح لا جدوى منها إذا لم تأخذ فى الاعتبار التيارات والعوامل السياسية ، التى أثرت فى سياق كل مرحلة من مراحل التطور التاريخى ، وعلى سبيل المثال فإن دراسة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ، لا يمكن أن يكتمل بسرد الأحداث فقط ، وأنما يتعدى ذلك إلى وجوب البحث فى طبيعة الحركات ،

والظواهر السياسية ، التى قامت فى هذه الفترة ، وخاصة منذ قيام الدولة القومية الحديثة ، وما أعقبها من بروز ظاهرة الأستعمار فى القرن التاسع عشر ، ثم الاشتراكية .

لذلك ينبغى إيضاح الاختلاف ، بين وظيفة عالم السياسة ، ووظيفة المؤرخ فإذا كان المؤرخ ، يكتفى بسرد الوقائع وترتيبها . فى سياق زمنى معين فإن عالم السياسة ، يستخدم دلالات الماضى ، ودروسه المستفادة ، كمنطلقات نحو التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية .

كذلك تتضح أهمية صلة التاريخ بعلم السياسة ، من أن عدداً كبيراً من الوقائع، والأحداث التاريخية ، كانت مصدراً لاستحداث بعض النظريات السياسية فكل الأبحاث ، والدراسات السياسية ، حول الأمن ، والسلم الدوليين ، كتبت أثناء الفتن والحروب والثورات . ومن جهة ثانية ، فقد أدت بعض النظريات السياسية ، إلى المساهمة إسهاما مباشراً ، فى قيام حوادث تاريخية ودفعت بالجماهير – التى تشبثت بتلك الأفكار ، والنظريات إلى المطالبة ، بالاصلاح ، ومن ثم إلى الثورة : مثال ذلك آراء مونتسكيو ، وجان جاك روسو ، وغيرهما من فلاسفة وسياسيين دفعوا بالشعب الفرنسى إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وبالرغم من هذه الصلة الوثيقة ، بين علمى التاريخ والسياسية ، إلا انهما يختلفان فى أن التطور السريع ، للمجتمع البشرى قد أفقد عنصر السياسة التاريخية أهميتها ، فالدعاية السياسية ، ووسائل الأعلام الحديثة كالإذاعة والتليفزيون ، هما أمران مستحدثان ، لا يمكن الاستعانة بسوابقهما التاريخية ، لدراسة مشكلة سياسية معاصرة ، لعدم وجود أمثال تلك السوابق فى الماضى .

٢ - علم السياسة والاقتصاد :

حتى وقت قريب كان ينظر الى الاقتصاد ، على أنه فرع من فروع علم السياسة ، وكان يطلق عليه إسم الاقتصاد السياسى ، تأكيداً على تبعيته الكاملة للسياسة ، وقد انفصل هذان العلمان فى الوقت الحاضر بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحياة السياسية ، والاقتصادية . وعلم الاقتصاد يهتم بدراسة الجهود التى يبذلها الانسان ، لكى يشبع حاجته المادية ، وهذه برمتها تخضع لقواعد وأسس المجتمع السياسى ، كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة بين مراكز القوة الاقتصادية فى الدولة وبين مراكز الثقل والتأثير فى القطاع السياسى الداخلى وتنطبق هذه الحقيقة ، على المجتمعات السياسية بلا أستثناء ، ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المشكلات الاقتصادية والحيوية ، مثل مشكلة سوء توزيع الثروة القومية ، تؤثر بشدة ، فى مقدرة النظام السياسى ، على الاحتفاظ بتوازنه ، وتصلح هذه الحقيقة الاقتصادية لتفسير قيام بعض الثورات ومنها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، والثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ ، وغيرها . كذلك فإن هناك الدور المتزايد الأهمية ، الذى تمارسه العوامل الاقتصادية فى العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن أمثلة ذلك القروض ، والمنح ، والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها الدول القادرة الى الدول النامية ، وما تقوم به المنظمات ، والوكالات الفنية المتخصصة ، على الصعيدين الدولى والاقليمى ، فى تنظيم الجانب الاقتصادى فى علاقات المجتمع الدولى .

ولكن ينبغى ايضا إيضاح ، أن الاقتصاد يختلف عن السياسة ، فى نقطة حيوية هامة ، فعلم الاقتصاد يبحث فى إشباع إحتياجات الأفراد . والمجتمع بصورة مجردة ، أى بصرف النظر عن المبادئ الخلقية ، فى حين أن الباحث فى علم السياسة لا بد وأن يدخل المفاهيم الأخلاقية فى إعتباره .

٣ - علم السياسة والقانون :

القانون هو مجموعة القواعد التى تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع ، تنظيما ملزما ، مقترنا بعقاب من يخالفه ، ويقسم القانون إلى فرعين أساسين ، هما القانون العام ، والقانون الخاص ، ونظرا لوجود عنصر الدولة فى القانون الذى ينظم العلاقات التى تكون الدولة طرفا فيها ، نظرا لوجود عنصر الدولة – فإنه هوالذى يعتبر الأساس الذى يقوم عليه علم السياسة ، وينقسم القانون إلى ثلاثة أنواع رئيسية من القوانين هى :

أ – القانون الادارى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى ينظم المرافق العامة فى الدولة وكيفية إدارتها .

ب – القانون الدولى وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين طبيعة العلاقات الموجودة بين الدول وكيفية تنظيمها .

ج – القانون الدستورى ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى يبين شكل الدولة والتنظيمات الأساسية للسلطات العامة فيها ويحدد الحقوق ، والواجبات التى يتمتع بها السكان ، أى أن القانون الدستورى ، تتشابك موضوعاته مع موضوعات علم السياسة . وقد ظل علم السياسة والنظم السياسية تدرس لفترة طويلة ضمن القانون الدستورى ، باعتبار أنها تشمل دراسة نظام الدولة والسلطة فيها ، ولا يزال هذا التشابك موجودا ، فى كل من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، فالأولى تدرس النظم السياسية تحت عناوين تجمع بين مفهومى السياسة والقانون الدستورى ، فى حين أن فى فرنسا تتم دراسة علم السياسة ضمن نطاق القانون الدستورى . وعقب الحرب العالمية الثانية ،

تم فصل علم السياسة عن القانون الدستورى فى فرنسا .

وتجدر الاشارة إلى أن نطاق الموضوعات التى يشملها علم السياسة أكثر شمولا من القانون الدستورى ، لأن القانون الدستورى لا يبحث سير العمل فى المنظمات السياسية والسلطات التى ينظمها ، إلا إذا كانت تعمل وفق القانون ، في حين أن علم السياسة ، يدرس سير العمل ، فى تلك المنظمات سواء طبقت القانون ، أو خالفته . كذلك فإن القانون الدستورى شئ جامد إذ أنه يعنى بدراسة النصوص بشكل جامد ، بينما علم السياسة لا نتقيد بالنصوص ، ويحلل الظواهر ، على ضوء الواقع . وهكذا يمكن القول ، أن إختصاص ومدى نطاق علم السياسة أكثر شمولا من إختصاص ومدى نطاق القانون الدستورى ففى حين ينحصر إختصاص القانون الدستورى على تعيين القواعد التى تنظم السلطة داخل الدولة ، نجد أن علم السياسة يتناول الموضوع شكل أعم ، وأشمل ، فهو يدرس ويحلل السلطة من كافة جوانبها سواء كانت تلك الجوانب نفسية أو إجتماعية أو إقتصادية أو أخلاقية .

٤ - علم السياسة والفلسفة وعلم النفس والاخلاق :

إرتبط علم السياسة بالفلسفة لفترة طويلة ، وكان يدرس ضمن نطاق علم الفلسفة بإعتبار أن علم الفلسفة هو العلم ، الذى يتناول بالبحث كل ما من شأنه أن يؤدى الى تقدم الجماعة السياسية . وقد مثل هذه الآراء ، قبولا لدى عدد كبير من الفلاسفة ، مثل أفلاطون ، والفارابى ، وهوبز ، وجون لوك . وهناك الفلسفة السياسية ، التى تعنى تنظيم الأفكار السياسية بين أفراد المجتمع فى مختلف الأزمنه والأمكنة : فالفكر الانسانى غنى بعدة فلسفات عامة ، كما أنه غنى بفلسفات سياسية ، وأبسط تعريف للفلسفة يمكن الاستعانة به على تحديد الفلسفة السياسية وصفا بأنها " تشمل كل مجموعة من الدراسات التى تتسم بالعمومية بهدف

الوصول ، لعدد قليل من المبادئ الرئيسية ، بحيث يمكن بها تفسير المعرفة الانسانية كلها " ، والفلسفة السياسية ، ترمى أيضا للاهتداء لبعض المبادئ التى تبين ما يجب أن تكون عليه الدولة لتحقيق غاية وجودها ، كمبدأ العدالة ، لدى أفلاطون أو مبدأ الخير العام ، لدى أرسطو ، أو مبدأ العصبية لدى أبن خلدون ، أو مبدأ السيادة لدى جان بودان ، أو مبدأ الحرية عند جون لوك . فالفلسفة السياسية ، تحاول تفسير كل شئ سياسى ، أو كل شئ يتعلق بالدولة من خلال المبدأ أو المبادئ التى يضعها عقل الفيلسوف السياسى ، ومن هنا فقد اشتد التمييز اليوم ، بين عالم الفلسفة السياسية وعالم السياسة فالأول هو عالم القيم ، وأما الثانى فهو عالم الوقائع والظواهر والحركات السياسية .

غير ان الاتجاه السائد اليوم ، لدى فقهاء علم السياسة هو الابتعاد بالفكر السياسى عن الفكر الفلسفى ، نظرا لدخول علم السياسة ، باب العلوم العلمية التى تشملها الرياضيات ، والاحصاء ، وإن كان ذلك لا يمنع بالطبع من وجود العديد من الفلاسفة ، الذين يبحثون القضايا التى تمس النظريات السياسية .

أما فيما يتعلق بعلاقة علم السياسة بعلم الأخلاق وعلم النفس فمن الملاحظ ، أن كل من أصل الدولة والمفاهيم الأخلاقية ، مرتبطان ببعضهما البعض إرتباطا وثيقاً بإعتبار أن المفاهيم الأخلاقية للفرد ، وأصول الدولة قد وجدا فى حياة الجماعة الأولى ، غير أن تطور الحياة العصرية وتشعب المصالح ، أدى وجود إختلاف ، بين المفاهيم الأخلاقية للفرد والمفاهيم الأخلاقية للسياسة ، وهكذا تم التمييز بين الحقوق والواجبات العامة التى يسندها الرادع السياسى .

ولعلم السياسة علاقة بعلم النفس ، حيث تطورت أساليب المعيشة وأصبح ضروريا على الحكام ، معرفة مايريده الرأى العام ، سواء فى الدول الديمقراطية أو الدول

الديكتاتورية ، على السواء ففى الأول ، لابد وأن تكيف الحكومات أفكار ومفاهيم الأشخاص الذين ستطبق عليهم نظمها وقوانينها نظراً لاختلاف الاستعداد السياسى ، لدى كل شعب ، عن غيره لأن ما يناسب شعباً قد لا يناسب شعباً آخر ، أما فى الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية فإنها تلجأإلى القوة لكى تحتفظ بالحكم ، وبالتالى فانها تحاول ترغيب الشعوب ، التى تحكمها ، وتقوم من أجل ذلك بإستخدام أنواع من التأثير النفسى ، والدعايات ، من صحافة وإذاعة وتليفزيون وغيرها من صور الدعاية الحديثة لكى تحاول تطبيق وسائل علم النفس عليهم .

٥ - علم السياسة والاجتماع :

من الثابت أن أى نظام سياسى ، لا يعمل فى فراغ وقد أعطت للدراسات السسيولوجية ، مدارك ومعارف ، قيمة على البيئة ، التى من خلالها يمارس العمل السياسى وظائفه ، ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون من الدراسة خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة ، بصفة عامة ، وأصبح هذا اللون من المعرفة ، يشكل قاعدة ، لدراسة علم الاجتماع السياسى ، الذى يعنى بفحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع ، بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى ومن هنا ، فقد إعترف علماء السياسية بأهمية علم الاجتماع فى دراسة السياسة وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال كارل ماركس تأثير كبير على الدراسات السياسية ، وقد أكد الباحثون على ذلك بالتدليل على ما يدرسه علم الاجتماع السياسى من نشأة النظم السياسية وسيرها وتماثل الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الحضارات ونشأة الرأى العام ومكوناته ، ومختلف أنواع الأحداث السياسية ، وأشكال العمل السياسى ، وقد حدا ذلك بقول البعض أن علم الاجتماع عموما هو الأب لكافة العلوم الاجتماعية الأخرى لأنه

يبحث فى أصل ، وتطور وتركيب ووظائف الجماعات الاجتماعية وكذلك أشكالها ، وقوانينها وعادتها ، ومؤسساتها ، وأنماط حياتها ، ومدى ما تسهم به فى تطور الثقافة والحضارة الانسانية ومثل هذه الجوانب التى يبحث فيها علم الاجتماع ، قريبة الصلة تماما بعلم السياسة ، إذ أن هناك العديد من الظواهر والمواقف السياسية التى لا يمكن استيعابها ، وتفهمها ، بدون التعمق فى جذورها الاجتماعية كما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يتقدم كثيرا . بدون الاحاطة الكاملة بالعوامل والتيارات السياسية ، التى تتعامل فى المجتمع عند كل مرحلة من مراحل نموه وتطوره .

وأخيراً تجدر الاشارة إلى وجود عامل مشترك بين جميع العلوم الاجتماعية وهذه المسألة المشتركة بينها هى أنها تعرف إلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أى حد يجب على علم السياسة أن يكتفى بتقبل معطياته ، وإلى أي حد يجب أن يسهم فى أعدادها ، وإلى حد يجب أن يصوغها صياغة كاملة ، أن القضية فى قسم منها ، قضية إتفاق قد ينمو علم السياسة فى بعض الدول بأسرع مما ينمو به علم الاجتماع فيؤدى هذا بعلم السياسة إلى إستعارة تحليل علمى معد سلفا فى بلدان أخرى .

وهناك ايضا عوامل ذات مدى شامل مطلق كتحديد المكان الجغرافى وسلم الأعمار ، وتطور السكان الفرعى والكمى ، وعلى علم السياسة أن يحذو بشأنها حذو العلوم الأخرى ، فلا يسقطها من حسابه . وعلم السياسة يلغى مبدئيا هذه العناصر ويترك مهمة إعدادها للعلوم التى تأخذ على عاتقها ذلك غير أن علم السياسة لا يحدد هذه العناصر بنفسه ، الا إذا وجد أن هذه العلوم لا تقوم بالمهمة ، هناك ايضاً معطيات أخرى تتعلق ببنية السلطة كالمؤسسات الحكومية

والأحزاب والعقائد أو الخرافات السياسية ، وتترتب على علم السياسة هنا مسئولية اعداد مثل هذه المعطيات إعداداً كاملا ، مستعينا عند الضرورة بالأساليب التى تستخدمها الفروع الأخرى (تحليل الأحزاب مع الأخذ بعين الاعتبار الأدوات والأساليب التى يستخدمها علماء الاجتماع لدراسة الجماعات) . هنا فإن على الباحثين متنوعى التخصص القيام بمعالجة نفس الظواهر من جوانب أخرى : فالمؤسسات الحكومية ليست سوى فئة خاصة من المؤسسات الاجتماعية ، كذلك فإن الأحزاب السياسية الأخرى ليست سوى نوعا من الجماعة ، وهناك أخيرا عناصر لا تمثل سوى مظهرا واحدا من موضـــوع أشمل مثل " المزاج السياسى " الذى يتفق تحديده مع انعكاس مكونات الشخصية العامة على أسلوب عمل جماعة ما لم يمثل تدخلها فى جزء من نشاطها .

وهكذا فإنه من الصعب تصور إمكانية إعداد المظاهر الخاصة بالسياسة على حده نظرا لأن المظاهر كلها هنا وحدة لا تتجزأ ، كما أن معالجة هذه الموضوعات تفترض ، من جهة أخرى ثقافة من نوع خاص يفتقر اليها عادة الباحثون فى علم السياسة لكن ذلك لا يعنى لجوء الباحث السياسى الى علم الاجتماع ليستعيض عن النقص الظاهر فى علم السياسة بل أن على الباحث فى علم السياسة أن يكون قادرا على مراقبة المعطيات المقدمة له وأن يقدم اقتراحات مفيدة فيما يتعلق بتطبيق عوامل وعلاقات ذات مدى اشمل على حقل تخصصه فى علم السياسة ، لأن الباحث السياسى مؤهل أكثر من غيره لتفحص بعض مظاهر ظاهرة عامة (كتحليل النخبة السياسية فى دراسة عامة لتوزيع السلطة الاجتماعية) ، وهكذا فان على الباحث فى علم السياسة أن يسهم بجهده العلمى فى العمل الاجتماعى ، بمعنى أن يشترك فى إعداد معطيات من هذا النوع حتى ولو كانت النقطة التى تهمه ليست سوى

مظهر يصعب فصله – عن موضوعات ، تتخطى ، فى مجموعها إطار تحليله - (مثل دراسة ميول الحاكم الاستبدادية مثلا) .

وعموما فإن المعرفة السياسية لازالت متأخرة حيث أنه حتى فى البلدان الأوربية مضى وقت طويل قبل أن يعترف بعلم السياسة كعلم كامـل ومتخـصص ، بل أنه مازالت هناك حتى الآن صعوبات على طريق ترسيخ هذا العلم من ثغراته الرئيسية لعدم وجود علاقة دقيقة بين مختلف عناصره وإفتقاره إلى نظرية تلائم مواضيعه المتشعبة وربما يرجع ذلك فى معظمه إلى طبيعة علم السياسة نفسها .

obeikandl.com